

فيها محمول وانما يصير موضوعا في العكس وعكس الموجبة حيث  
 ابدأ ومن ثم لم يتبع الثالث الاخرية وزياد الموجبة في  
 الجمل الكلية المنتجة فيد الخ وهو كلية الكري وهو حشو  
 لانه لا يكون الا صغرا عام الوضع بحسب ما اقتضاه صانط  
 الانتاج الا والكري كلية وبيان ذلك بالاستقرا انما لا صغرا  
 لا يكون عام الوضع الا في الضربين اللذين المصغري  
 فيها كلية من الشكل الرابع وما سوي ذلك وهو ما كانت  
 صغراه جزئية من الشكل الاول والثاني فحدهم عموم  
 الوضع فيه للاصغر ظاهر واما الشكل الثالث فكله وما  
 بقي من الرابع فكل ذلك لان صغراهما موجبة والاصغر فيها  
 محمول فلا يصير موضوعا الا في عكسها وهي لا تنكس الا  
 جزئية واما تلك المواضع السابقة التي وجد فيها عموم موضوعية  
 الا صغرا بالفعل او بالهوية فلا تكون الكري فيها الا كلية  
 اما في الشكل الاول والثاني فنشروط انتاجها من اصلها  
 كلية الكري واما في الرابع فاذ كانت المصغري سالمة لم  
 تكن الكري الا الموجبة كلية لئلا يتجمع فيها خستان على  
 نحو شرطها وبالله تعالى التوفيق واما الشكل  
 الثاني فنشروط انتاجه اختلفا كيف مقدمته وكلية  
 كبراه لان وجه انتاجه ان الاصغر والاكبر متباينان في لازم  
 واحد فيلزم ثبوت احدهما للاخر ولا يحصل هذه الا بجمع  
 الشرطين ان لو لم يختلفا في الكيف لما لزم ثبوت الا صغرا  
 والاكبر ولان وافقهما لجزوا اشتراك المتوافقين والمتباينين  
 في

الاول ومن شرط الثاني وفي الضرب الذي صغراه سالمة

في لازم ايجابي او سلبي ولو لم تكن الكري كلية لما لزم الثبوت في  
 اللوازم يعني انه بشرط انتاج الشكل الثاني بحسب كميته  
 المقد مات وكيفية شرطان احدهما اختلاف كيف مقدمته  
 اي كون احدهما موجبة والاخرى سالمة لانها لو افتقتا  
 في الكيف ففما اما موجبات او سالمتان واما ما كان لزم  
 الاختلاف الموجب للتحقق اما ان كانتا موجبتين فلجزوا  
 اشتراك المتوافقين اي المتساويين في لازم واحد ايجابي  
 لهما معا او سلبي عنهما لقولنا مثلا في المتوافقين كل اسنان  
 حيوان وكل ناطق حيوان فقد اشترك الاسنان والناطق  
 المتوافقان اي المتساويان في لازم واحد ثابت لهما وهو  
 الحيوانية وكقولنا في المتباينين كل اسنان حيوان وكل ناطق  
 حيوان فقد اشترك الاسنان والعريس المتباينان في  
 لازم واحد ايجابي لهما وهو الحيوانية والحق في نتيجة الاول  
 الايجاب وفي نتيجة الثاني السلب فقد صدقت صورة  
 هذا القياس المتمددة مع كل واحد من النقيضين وكل قياس  
 صدقت صورته مع النقيضين فليس ملزوما للاحدهما  
 علي المتباينين فيكون عكسا واما ان كانتا سالمتين فلجزوا  
 اشتراك المتوافقين والمتباينين في لازم واحد سلبي لقولنا  
 في المتوافقين لاشي من الاسنان ناطق ولا شيء من الناطق ناطق  
 والحق الايجاب وهو كل اسنان ناطق وكقولنا في المتباينين  
 لاشي من الاسنان ناطق ولا شيء من الناطق ناطق والحق هنا  
 السلب وهو لاشي من الاسنان ناطق بشرط الثبات لانتاج  
 هذا الشكل كلية كبراه لانها لو كانت جزئية لكان المتباينين

والمتباينين